



مشروع كلمة السيد وزير الاقتصاد والمالية أمام
لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية
الجهوية لمجلس المستشارين بمناسبة تقديم
مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2009

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس
حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتقدم أمام لجنتم الموقرة لعرض مضامين مشروع ميزانية
وزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2009.

وسأسعى ضمن هذا العرض إلى تبيان المكونات الأساسية للتدبير
الداخلي للوزارة وظروف صرف الميزانية المخولة لقطاع الاقتصاد والمالية
برسم سنة 2008، وكذا جرد المشاريع التي تم على أساسها تصور مشروع
الميزانية لسنة 2009.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص المكونات الأساسية للتدبير الداخلي للوزارة فقد تواصل سنة 2008 تنفيذ مسلسل إعادة هيكلة منظومة تدبير الإنفاق داخل الوزارة حيث خضعت قرارات الإنفاق إلى مبادئ أساسية تتوخى العقلنة والترشيد والاستناد إلى معايير لتدقيق الاحتياجات الفعلية للوزارة.

وفي هذا السياق، أخذت وزارة الاقتصاد والمالية على عاتقها تقديم نموذج عملي في مجال التدبير الداخلي، وخاصة في ميدان إصلاح منظومة الرقابة على صرف المال العام.

وهكذا فقد تم تفعيل المراقبة الداخلية لتحسين كفاءة الآمرين بالصرف بالوزارة والتأكد من مدى احترام المساطر القانونية والإدارية مع إخضاع عمليات الإنفاق لمنطق النجاعة والتدبير المستند إلى النتائج، وذلك عبر ضبط مختلف المخاطر المتعلقة بالنفقات العمومية.

وقد استطاعت الوزارة بفضل هذه الجهود تحقيق نتائج إيجابية سنة بعد سنة، وذلك رغم استقرار مستوى ميزانيتها وانخفاض عدد العاملين بها.

وقد تم بلوغ هذه النتائج رغم تطور متطلبات العمل واتساع مجالات تدخل الوزارة، وضرورة توفير بنيات تحتية مادية ومعلوماتية جديدة، وارتفاع كلفة تسيير مصالحتها.

وقد كان حرصنا شديدا على أن لا يتم تحقيق هذا التوازن ما بين ارتفاع المتطلبات والحاجيات وضبط مستوى الإنفاق على حساب جودة الخدمات وفعالية أداء الوزارة، بل بالعكس من ذلك، شهدت الوزارة تقدما مضطردا على مستوى تحسين جودة الخدمات والرفع من مردودية الوزارة.

السيد الرئيس
حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما سبق وصادقت عليها لجنتم الموقرة، فقد بلغت ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية للسنة الحالية 564.8 مليون درهم، تم إنجازها إلى ممت شهر نونبر الماضي بنسبة 90 %.

وقد توزعت هذه الميزانية بين اعتمادات التسيير خُصص لها 254 مليون درهم (خارج نفقات الموظفين)، استأثرت المديرية ذات المصالح الخارجية بنسبة 79 % منها.

فيما بلغت ميزانية الاستثمار 310.8 مليون درهم خصص منها 76% لصالح نفس المديرية، وهمت على الخصوص:

- إنجاز الأنظمة المعلوماتية ؛
- تحسين مرافق العمل وفضاءات استقبال المرتفقين ؛
- محاربة الغش والتملص الجبائي والتهرب؛
- تكوين الموظفين.

وكما كان مبرمجا، تم توجيه الاعتمادات إلى المجالات ذات المردودية العالية انسجاما مع توجهات التحديث وتطوير أداء الإدارة، حيث استأثرت النفقات المخصصة لتطوير الأنظمة المعلوماتية بنسبة 45 % من اعتمادات الاستثمار، وذلك في إطار مشاريع مهيكلّة أذكر من بينها:

- مواصلة إنجاز المشاريع المقررة في المخطط المديرى للمعلومات المتعلقة بالمديرية العامة للضرائب والهادفة إلى تحسين الإجراءات والخدمات لصالح المزمين مع ضبط أكبر للمادة الضريبية؛
- إنهاء إنجاز النظام المعلوماتى المتعلق بإدارة الجمارك والذي سيدخل حيز التنفيذ خلال نهاية هذه السنة؛
- مواصلة تنفيذ المخطط المديرى الجديد للمعلومات للخزينة العامة للمملكة؛
- ارساء المخطط المديرى الجديد للإعلاميات الخاص بمديرية الأملاك المخزنية مركزيا وعلى مستوى المصالح الخارجية؛
- إعداد المخطط المديرى الجديد الخاص بمديرية الخزينة والمالية الخارجية الذي سيسمح بالتوفر على نظام إعلامى مندمج لتدبير الدين الخارجى والداخلى و تدبير سيولة الخزينة.

كما تم تعميم أنظمة معلوماتية خاصة بالتدبير الداخلى للوزارة، والمتكونة من نظام التدبير المندمج للموارد المالية والممتلكات ونظام التدبير المندمج للموارد البشرية.

ومن جهة أخرى فقد تم تدعيم المنظومة التواصلية بين مديريات الوزارة، وما بين الوزارة وشركائها عبر تطوير شبكتي الأنترانيت **intranet** والانترنت **internet**.

هذا وستضع الوزارة أواخر السنة الحالية رهن إشارة العموم صيغة جديدة لبوابتها عبر الانترنت الهدف منها تسهيل الحصول على المعلومات الضرورية من قبل مختلف شرائح المتعاملين معها، بالإضافة إلى انجاز العديد من الخدمات الالكترونية في مجال التصريحات والأداءات الجبائية أو الجمركية.

وعلى مستوى آخر، عملت الوزارة على تدعيم بنيات العمل وفضاءات الاستقبال، خاصة بالنسبة للمصالح الخارجية. في هذا الصدد تم إنجاز عدة مشاريع أذكر من بينها إتمام بناء مقري المديريتين الجهويتين للضرائب بكل من المحمدية والقنيطرة والمقر الجديد لدائرة الأملاك المخزنية بالقنيطرة.

كما قامت الوزارة بعمليات ترميم عدد من بناياتها لتحسين فضاءات استقبال مرتفقيها بكل من سطات، النواصر، مهدية، الدار البيضاء، فاس، الجديدة، أكادير، طنجة، تطوان، مراكش، الرباط، قلعة السراغنة، الرشيدية، مكناس، سيدي قاسم... إلخ.

هذا، فيما استأثرت إدارة الجمارك بـ **18%** من ميزانية الاستثمار خصصت لتجهيزها بالمعدات الضرورية لمحاربة التهريب، من آليات للتنقل وأجهزة المراقبة والاتصال وغيرها.

وأريد في ختام الجانب من هذا العرض المتعلق بحصيلة أعمال الوزارة، الإشارة إلى المردودية المتنامية لأداء مختلف المصالح التابعة لها في كل مجالات تدخلها. فقد عرفت المؤشرات الكمية تحسنا ملموسا أكدته جملة من الإنجازات كارتفاع المداخيل الجبائية وتعبئة أراضي الملك الخاص للدولة من أجل إنجاز المشاريع التنموية، والرفع من مستوى التمويلات الخارجية الموجهة للمشاريع العمومية، مع مواصلة جهود خفض حجم المديونية العمومية.

كما أن المؤشرات النوعية شهدت بدورها نفس التحسن تجسد عبر تطوير حكامه الإنفاق العمومي بإصلاح منظومة المراقبة، ومواكبة تطبيق إصلاح تدبير ميزانية الإدارات العمومية والمراقبة المالية على المؤسسات العمومية.

وقد تم تدارك التأخر المسجل في إعداد قوانين التصفية حيث صادق مجلسكم الموقر على قوانين التصفية المتعلقة بالسته أشهر الثانية لسنة 2000 وسنتي 2001 و2002. كما صادق المجلس الحكومي على مشاريع قوانين التصفية لسنوات 2003، 2004، 2005 و2006، ويوجد مشروع قانون التصفية لسنة 2007 قيد التحضير لدى المصالح الإدارية المختصة.

السيد الرئيس
حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن هذه الإنجازات التي واكبتها عن كثب هي نتاج تكاثف جهود فريق عمل منتشر عبر أرجاء المملكة، يتكون من 16.800 موظف وموظفة يمثلون نسبة 3% من مجموع العاملين في الوظيفة العمومية المدنية.

ويتكون هذا الفريق من 31% من النساء وتشكل فيه الأطر العليا نسبة 40%.

وقد اقتضت طبيعة مهام الوزارة التي تغطي كافة التراب الوطني، إعطاء الأولوية للمديريات ذات المصالح الخارجية التي تستأثر بـ 88% من مجموع الموارد البشرية، موزعة بين مصالح إدارة الجمارك، الخزينة العامة للمملكة، المديرية العامة للضرائب ومديرية الأملاك المخزنية.

ومن الملاحظ أن عدد موظفي الوزارة قد عرف تراجعا مستمرا، حيث تقلص بنسبة 15% في الفترة ما بين 2002 و 2008، أي ما يعادل 3030 موظفا، إما بفعل الإحالة على التقاعد العادي أو على إثر عملية المغادرة الطوعية. وبالمقابل فقد تم خلال نفس الفترة إحداث 665 منصبا جديدا منها 380 منصبا جديدا تم إحداثها خلال سنة 2008 خصصت مجملها لتوظيف أعوان الفيالق بإدارة الجمارك والتقنيين بمديرية الضرائب.

وتفيد السيناريوهات المستقبلية أن وتيرة التطور العددي للموارد البشرية تسير في اتجاه المزيد من التقلص، حيث من المنتظر أن تعرف العشرية

القادمة إحالة 5427 موظفا على التقاعد، بمعدل 543 كل سنة، أي ما يناهز 33 % من مجموع العاملين.

وتمس هذه الظاهرة على الخصوص الأطر العليا المكلفة بالمهام الميدانية في المصالح الخارجية بنسبة 28 %.

ورغم هذه الإكراهات، فإن التفكير لم يقتصر على اللجوء إلى إحداث مناصب مالية إضافية، بقدر ما سعينا إلى معالجة الاختلال الكمي عبر الرفع من المردودية من خلال التركيز على تطوير منظومة التدبير والحكامة.

وتمثل هذا الورش الكبير في عدة برامج ومشاريع همت تطوير الأنظمة المعلوماتية من أجل مزيد من الفعالية والمردودية، وتطوير أساليب وطرق العمل عبر اختصار المسارات وتبسيط المساطر واعتماد وسائل وأنماط تدبير عصرية أكثر نجاعة.

كما تم نهج سياسة تكوينية منتظمة قصد الرفع من مستوى المهارات والخبرات ارتباطاً بتطور مهن الوزارة، الشيء الذي استدعى مجهوداً مالياً مهماً قد يصل أحياناً إلى ما يناهز 4 % من كتلة الأجور إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار التكوين الداخلي الذي ينجز باعتماد الوسائل المادية والبشرية الذاتية.

ومن المؤكد أن حكاما على هذا النحو تقتضي اعتماد أدوات عمل أكثر نجاعة في تدبير الموارد البشرية، وهو ما تكفل بوضع منظومة جديدة للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات.

وعلى المستوى التنظيمي، بادرت الوزارة إلى تجميع اختصاصاتها وهيكلها لمواكبة تحولات محيطها والاستجابة لمتطلبات شركائها في الداخل والخارج عبر مراجعة المرسوم المحدد لاختصاصاتها وهيكلها والذي حظي بموافقة المجلس الوزاري مؤخرا و تم نشره بالجريدة الرسمية.

السيد الرئيس
حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص التوجهات العامة المتعلقة بتدبير المالية العمومية، تتطلع الوزارة في مخطط عملها لهذه السنة إلى تقوية مناعة ماليتنا وتحسينها في ظل مناخ دولي مضطرب، ودعم النمو الاقتصادي وإعطاء البعد الاجتماعي والمجالي الأولوية اللازمة مع الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية إلى جانب مواكبة تنفيذ بعض الأوراش الإصلاحية الهامة والتي تخص :

1. متابعة تطبيق الإصلاح الضريبي والعمل على التوزيع العادل للعبء الجبائي تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الداعية إلى "تفعيل الآليات التشريعية والمؤسسية الهادفة إلى تحسين القدرة الشرائية للفئات المعوزة والفئات المتوسطة"، مع مواصلة الجهود الرامية إلى محاربة الغش الضريبي والتهرب؛

2. إعطاء أهمية قصوى لتكثيف تعبئة التمويلات الداخلية والخارجية لتمويل الاقتصاد بصفة عامة، وحاجيات الميزانية بصفة خاصة، بشروط ملائمة تراعي ضرورة التحكم في مستوى المديونية والأعباء المترتبة عنها؛

3. تعميق مسلسل إصلاح منظومة برمجة وتنفيذ الميزانية العامة للدولة بالعمل مع الوزارات للانخراط في مسلسل الإطار المتوسط المدى للنفقات، وترسيخ نظام الرقابة الداخلية وتنفيذ مقتضيات المرسوم الجديد لمنظومة مراقبة نفقات الدولة الذي تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الوزاري في أكتوبر الماضي، ونشر في الجريدة الرسمية وسيدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2009.

4. مواصلة الجهود لتعبئة العقار العمومي لدعم الاستثمار، خصوصا في قطاعات السكن والسياحة والصناعة؛

5. تمويل ومتابعة تنفيذ البرامج القطاعية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتي تم تفصيلها في تدخلاتي المتتالية أمام الجلسة العامة لمجلس المستشارين وأمام لجنتم الموقرة ؛

6. تطوير التدبير التعاقدي مع جميع المديريات لترسيخ ثقافة التدبير المستند إلى النتائج، عبر إبرام عقود بين الوزارة ومديرياتها مع اعتماد مؤشرات مرقمة وعلى أساس تحقيق أهداف محددة من حيث جودة الخدمات المؤداة لفائدة المقاولات وعموم المرتفقين والرفع من مستوى تعبئة الموارد.

أما فيما يتعلق بمحور الموارد المالية، تقترح وزارة الاقتصاد والمالية فتح اعتمادات إجمالية تبلغ 564,8 مليون درهم.

وسيتوزع هذا الغلاف المالي بين ميزانية التسيير في حدود 254 مليون درهم، أي نفس مستوى سنة 2008، كما ستستقر ميزانية الاستثمار في نفس المستوى أي 310,8 مليون درهم.

وبشكل إجمالي ستتوزع اعتمادات الأداء أساساً بين 52% لمجال الإعلاميات ؛ 22% لصالح البنائيات وتأهيل فضاءات الاستقبال ؛ 8% لصالح برنامج محاربة الغش الضريبي والتهرب و 6% لصالح التكوين أي ما يناهز 1.5% من كتلة الأجور.

ففي مجال الإعلاميات، سيتم الشروع في استعمال الشطر الأول من نظام التدبير المدمج للنفقات GID ومواصلة تطويره، واقتناء نظام معلوماتي للمحاسبة بالموازاة مع اعتماد المخطط المحاسبي الجديد للدولة، وإتمام الجزء الأساسي من النظام المعلوماتي لإدارة الضرائب، إضافة إلى مواصلة تنفيذ المخطط المديرى للإعلاميات المتعلق بكل من الخزينة العامة للمملكة ومديرية الأملاك المخزنية، والشروع في إنجاز النظام الإعلامي الخاص بمديرية الخزينة والمالية الخارجية.

كما سترصد اعتمادات أخرى قصد إتمام المنظومة الإعلامية للوزارة على مستوى هيئة البنية التحتية، من قبيل آليات الأمن الإلكتروني ومخططات استمرارية الأنشطة وشبكة التجميع والربط.

ومن جهة أخرى، ستواصل الوزارة إنجاز برنامج تأهيل بنائها الاستقبلية عبر استكمال بناء وترميم مباني مصالحها الخارجية.

وسيتم رصد اعتمادات مالية من طرف إدارة الجمارك لاقتناء معدات الإرسال وأجهزة للرادار وتجهيزات للمراقبة بمبلغ 16 مليون درهم، وذلك بغية تطوير أساليب محاربة التهريب وتحسين عمليات المراقبة الجمركية.

وعلى صعيد الموارد البشرية، يقترح إحداث 350 منصبا ماليا برسم سنة 2009 علما أن 450 موظفا سيحاولون على التقاعد خلال نفس السنة. وسيخصص القسط الأكبر من المناصب المتوخى إحداثها لتوظيف الأطر بمديرية الضرائب.

وسيتم تخصيص حوالي 20 مليون درهم لتدعيم سياسة التكوين المستمر للرفع من كفاءات العاملين في الوزارة في الميادين العملية والتدبيرية، وخصوصا في مجال الرقابة المالية على البرامج والإدارات والمؤسسات العمومية بإشراك عدة إدارات في الدورات التدريبية.

ولابد من التأكيد على الجهود المتواصلة التي تبذلها الوزارة من أجل تدعيم سياسة اللاتمركز تنفيذا للتعليمات الملكية السامية وطماشيا مع التوجه العام للحكومة الهادف إلى ترسيخ البعد الجهوي، وهو التوجه الذي سبق لي أن أكدت عليه في خطابي أمام مجلسكم الموقر بتاريخ 24 نونبر 2008 بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2009.

وهكذا سيتم تخصيص حوالي 36% من ميزانية الاستثمار كاعتمادات مباشرة ستوضع رهن إشارة المصالح المتواجدة في الجهات.

السيد الرئيس
حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما تعلمون فإن وزارة الاقتصاد والمالية مكلفة كذلك بتدبير التكاليف المشتركة التي تضم نفقات ذات صبغة أفقية تم مختلف أوجه تدخل الدولة في المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي يصعب إدراجها ضمن أي فصل من فصول الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية أو تدبيرها من قبل كل قطاع على حدة. وتنقسم التكاليف المشتركة إلى ميزانيتي التسيير والاستثمار.

وستبلغ الاعتمادات المدرجة برسم ميزانية التسيير ما قدره 47 مليار درهم مسجلة انخفاضا بمقدار 993 مليون درهم أي 2% مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة برسم سنة 2008 التي شهدت خلال السنة زيادة مبلغها 14 مليار درهم كاعتمادات إضافية لفائدة صندوق المقاصة. وستبلغ تحملات الصندوق برسم السنة المقبلة 33 مليار درهم.

أما بالنسبة للتحويلات لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد فستصل برسم سنة 2009 إلى 10,9 مليار درهم أي تقريبا نفس مستوى سنة 2008. فيما سترتفع مساهمات الدولة في أنظمة الاحتياط الاجتماعي من 1,58 مليار درهم سنة 2008 إلى 1,67 مليار درهم سنة 2009، وذلك برسم مساهمة الدولة - كمشغل - في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

أما التكاليف المشتركة بميزانية الاستثمار لسنة 2009 فستبلغ 11,53 مليار درهم مسجلة ارتفاعا يقدر ب 95 مليون درهم، أي بنسبة 0,8 % مقارنة مع سنة 2008.

وستخصص هذه الاعتمادات لتغطية النفقات المتعلقة بمساهمة الدولة في رأسمال شركات وطنية واستحقاقات ديون بعض المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها بغلاف مالي يقدر بـ 3,03 مليار درهم، فيما ستبلغ مساهمة الدولة برسم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 1,3 مليار درهم.

تلكم هي، السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، الأفكار والمعطيات الرئيسية التي بدا لي من المفيد عرضها أمامكم كمدخل لمناقشاتنا حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية، وإني بطبيعة الحال على كامل الاستعداد لمدمكم بالمعلومات والبيانات التي ترونها مناسبة لاكتمال الصورة لديكم حول هذا المشروع.

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.